وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية القانون

اهمية شركات الاموال في التنمية الاقتصادية

بحث تقدم به الطالب

سليم جاسم حمود

الى جامعة المستقبل

وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في القانون

اشراف

الدكتور سعد عبيد حسين

1446هـ 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النمل

الآية ﴿88﴾

شكر وامتنان

الحمد لله على كل شيئ مررت به و وصلت اليه من رضا ونجاح في مسييرتي ولابد لي من ان اتقدم بالشكر والعرفان والامتنان لاستاذي الدكتور سعد عبيد حسن على صبره واهتمامه ووده وتشجيعه وتوجيهه وارشاداته القيمة لانجاز هذا البحث بصورته الحالية فقد كان لآرائه السديدة وسعة صدره واهتمامه اثرها لانجاز هذا البحث ... فجزاه الله عن ذلك خير الجزاء وزاد من عزّه وتوفيقه .

ولا يفوتني شكر اساتذتي الافاضل الذين غمرونا خلال سنواتنا الدراسية بفيض عونهم وتشجيعهم وتوجيهاتهم القيّمة فلهم مني وكل زملائي خالص الشكر والتقدير والامتنان .....

اذ انسى ليس ان انسى زملائي المجدّون المتعاونون الذين كانوا بلسما شافيا في تواصلهم وودهم طيلة سنوات الدراسة .

الباحث

الطالب :سليم جاسم حمود

الاهداء

الى الاحضان الدافئه بالحب الصادق والفعل النافع

أمي وأبي من قبل

وشريكة حياتي واولادي واحفادي

وأخوتي وأخواتي واصدقائي وكل من تعلمت منهم

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

الطالب : سليم جاسم حمود

جدول المحتويات

الموضوع	الصفحة
اية من الذكر الحكيم	أ
شكر وامتنان	ب
الاهداء	ج
قائمة المحتويات	د
المقدمة _ اهمية البحث	1
خطة البحث _ مشكلة البحث _ اهداف البحث	2
منهجية البحث	3
المطلب الاول: مفهوم شركات الأموال وأساسياتها	4
الفرع الاول: تعريف شركات الأموال	4
الفرع الثاني : أنواع شركات الأموال وآثارها القانونية والاقتصادية	6
اولا : انواع شركات الاموال	6
ثانيا : الآثار القانونية لاكتساب الشركة الشخصية المعنوية	8
ثالثا : اثر شركات الاموال عى التنمية الاقتصادية	9
المطلب الثاني: دور شركات الأموال في واثرها في التنمبة الاقتصادية	12
الفرع الاول: دور شركات الاموال في التنمية الاقتصادية ومفهومها	12
اولا : دور شكات الاموال في التنمية الاقتصادية	12
ثانيا : مفهوم التنمية الاقتصادية	13
الفرع الثاني: اثر شركات الاموال على التنمية الاقتصادية	16
الخاتمة _ الاستنتاجات	20
التوصيات	20
المصادر والمراجع	22

المقدمة

المقدمة:

شركات الأموال هي نوع من الشركات التي تتميز بكونها تعتمد في هيكلها التنظيمي على الأموال التي يساهم بها الأفراد، ويكون المؤسسون فيها مسؤولين عن ديون الشركة بقدر حصصهم في رأس المال فقط ، بما يعني أن المسؤولية المالية للمساهمين تكون محدودة. وأن الأفراد الذين يساهمون في رأس المال لا يمكن أن يخسروا أكثر من المبلغ الذي استثمروه في الشركة.

أهمية البحث: "أهمية شركات الأموال في التنمية الاقتصادية" :

ان تسليط الضوء على دور شركات الأموال في الاقتصاد الوطني يساهم في فهم الدور الكبير الذي تلعبه شركات الأموال مثل الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة في تعزيز الاقتصاد الوطني. من خلال توضيح كيفية تأثير هذه الشركات على نمو الاقتصاد بجوانب عديدة منها تحسين الإنتاجية، وزيادة الاستثمارات. هذا يُعتبر أمرًا بالغ الأهمية للدول الساعية إلى النهوض بأوضاعها الاقتصادية ومن خلال التركيز على ماهية عمل شركات الأموال، ويُظهر البحث كيف يمكن أن تُسهم هذه الشركات في تحقيق التنمية المستدامة عبر خلق فرص عمل جديدة، تشجيعا للابتكار وتطويراً للمهارات العلمية والعملية وتحسيناً للمعيشة وفوق كل ذلك امكانية وقدرة هذه الشركات في أن تلعب دورًا مهما في دعم مجالات حياتية مهمة عديدة مثل الاعمار والاسكان التعليم و الصحة و البُنى التحتية، وغير ذلك من المجالات القادرة على تحسين الأوضاع الاجتماعية.

تحفيز الاستثمار الوطني والدولي : يساعد البحث في تسليط الضوء على أهمية هذه الشركات في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. منها الشركات التي تُدرج في البورصات أو تلك التي تمتلك قدرة متميزة على جمع رأس المال عبر الأسواق المالية والمساهمة في تحفيز النشاط الاستثماري في الاقتصاد، مما يعزز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.ان كشف وتحديد وتوضيح التحديات والمشاكل والمعّوقات المرتبطة بشركات الأموال من شأنه ان يُعزز البحث في فهم هذه التحديات التي هي مع الاسف في بلدان العالم الثالث لا حصر لها، وابرزها المخاطر الاقتصادية والتقلبات السوقية، وكذلك الصعوبات التنظيمية. في نفس الوقت، يظهر البحث الفرص المتاحة لتحسين بيئة الأعمال ودعم الشركات من خلال التشريعات والسياسات الاقتصادية

المناسبة كذلك تحسين عمل و اداء البنك المركزي و المصارف لما في ذلك من اهمية قصوى في تسهيل مهمات الشركات و المستثمرين المالية و بعكس ذلك لا يمكن بأي حال من الاحوال تحسين الاداء و تجاوز المعضلات و المشكلات فلا استثمار بدون قطاع مصرفي رصين و دقيق في عمله . ذلك وغيره من الحلول يُمكّن ويشجع المشرعين للمساهمة في تحسين الاداء دون افشال جهود و نيات صادقة كان يمكن ان تكون مثمراً لتجاوز تلك المشكلات.

خطة البحث :

تناولنا هذا البحث على مطلبين

المطلب الاول : مفهوم شركات الاموال واساسياتها من خلال:- الفرع الاول – تعريف شركات الاموال

والفرع الثاني- انواع شركات الاموال وآثارها القانونية والاقتصادية ويقسم ذلك الى ثلاثة جوانب . الجانب الاول انواع شركات الاموال ، والجانب الثاني الاثار القانونية لاكتساب الشركة الشخصية المعنوية ، اما الجانب الثالث اثر شركات الاموال على التنمية الاقتصادية .

المطلب الثاني : دور شركات الاموال وآثارها في التنمية الاقتصادية ، ويتضمن ذلك فرعين الفرع الاول – دور شركات الاموال في التنمية الاقتصادية ومفهومها لذلك فأن الجانب الاول هو – دور شركات الاموال في التنمية الاقتصادية اما الجانب الثاني هو – مفهوم التنمية الاقتصادية والفرع الثاني – اثر شركات الاموال على التنمية بجوانبها المتعددة.

مشكلة البحث :

ان القوانين السارية الحالية والمُعدّة اساسا لحماية وتسهيل عمل شركات الاموال والمستثمرين والمقاولين تقف قاصرة امام التسلط والابتزاز والتطفّل الذي يُمارَس تجاههم لتهميشهم و هدر حقوقهم في المشاركة العادلة بتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية المتنوعة و الشروع لنيل فرصهم دونما الاعيب و ضغوط و ابتزاز و فساد و بيروقراطية و روتين . ان مشكلة تأخير تسديد المستحقات المالية تلك الظارهة التي كانت و ما تزال اسباب رئيسية و مهمة في ايقاف التقدم و ربما افشال الكثير من الشركات جراء غياب القوانين الفاعلة التي من شأنها احقاق الحق و اسناد العاملين المجدين و بغير الحق فلا يمكننا النجاح اطلاقاً .

اهداف البحث :

يتجلى الهدف من هذا البحث المتمثل بأهمية شركات الاموال في التنمية الاقتصادية والمشاركة والمساهمة في تطوير ونمو الاوطان و تدريب وتهيئة الكوادر القادرة على العطاء والنجاح ومسايرة الامم المتطورة دفعاً لعجلة التقدم وخلقاً لفرص العمل واستثماراً للطاقات البشرية وتطويرها وغير ذلك. ولا بد هنا من اضافة تشريعات و قوانين صريحة و دقيقة و فاعلة تجرم و تحد من النفعية و الالاوطنية و العدائية في التعامل و الابتزازية في التعامل بفساد مالي و ادراي يمارس نهارا جهارا بلا وازعاً من قانون او ضمير .

منهجية البحث :

أما بالنسبة للمنهج العلمي الذي إعتمدناه في دراسة هذا البحث هو المنهج التحليلي، القائم على تحليل النصوص القانونية والوقوف على الهدف منها، وإستعاب الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة.

المطلب الاول

مفهوم شركات الاموال واساسياتها

المطلب الاول

مفهوم شركات الأموال وأساسياتها

الفرع الاول

تعريف شركات الأموال

الشركة المساهمة هي شركة مالية تتألف من عدد من الأشخاص لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن (100) شخص , يكتتب فيها المساهمون بأسهم في اكتتاب عام او خاص ويكونون مسؤولين عن ديون الشركة بمقدار القيمة الاسمية للأسهم وهي نوع من الشركات التجارية التي تعتمد بشكل أساسي على جمع رأس المال من خلال المساهمات المالية للأفراد أو المؤسسات، حيث يُعتبر رأس المال المَصدَرْ الرئيسي للتمويل وليس بالعمل الفعلي من خلال المجهود الشخصي للمؤسسين فقط . يُشترط في هذا النوع من الشركات أن تكون المسؤولية المالية للمساهمين أو الشركاء محدودة، أي أن المساهمين محميين ولا يتحملون الديون أو التزامات الشركة إلا في حدود حصصهم في رأس المال [1].

الشركة المساهمة هي إحدى أبرز شركات الأموال الفاعلة و المقتدرة و المتطورة و التي يجري العمل من خلال تقسيم رأس مالها إلى أسهم قابلة للتداول. يُعتبر المساهمون في هذه الشركات أصحاب حقوق مالية معينة، ويكونون غير مسؤولين عن التزامات الشركة إلا بقدر ما يتناسب مع حصصهم في رأس المال [2].

لتأسيس شركة أموال، يتعين على المؤسسين أو المساهمين القيام بعدد من الإجراءات القانونية والإدارية، مثل:

- تحديد نوع الشركة (مساهمة، محدودة المسؤولية، وغيرها).
- إعداد عقد التأسيس والنظام الأساسي الذي يحدد أهداف الشركة وحقوق وواجبات المساهمين.
- تسجيل الشركة لدى الجهات المختصة (مثل السجل التجاري) ودفع الرسوم المطلوبة.

---

(1)**Tirole, J. (1988).** *The Theory of Industrial Organization.*

(2)**صفحات الانترنيت.**

- إصدار الأسهم وتوزيعها على المساهمين في حالة الشركات المساهمة.

تنهض الشركات المساهمة من خلال عوامل عديدة منها رأس المال والسمعة المالية وعلى قيمة الاسم من خلال تداولها في أسواق المال حيث لا يظهر اسم الشركاء في اسم الشركة لعددهم الكبير ولغياب الاعتبار الشخصي لذلك يكون للشركة اسم مبتكر اضافة الى دلالته على نشاط الشركة حيث تتضمن هيئات وتوزيع الاختصاصات فتكون الهيئة العامة بمثابة السلطة التشريعية لأنها تضع الخطوط الرئيسية لنشاط الشركة ومجلس الإدارة بمثابة سلطة تنفيذية يقوم بتنفيذ قرارات الهيئة العامة ويُسأل أمام الرقابة المالية التي هي بمثابة السلطة القضائية في هذا النوع من الشركات ولا يسأل المساهم إلا بمقدار قيمة الأسهم التي اكتتب بها أي أن المساهم لا يسأل بأمواله التي هي خارج مساهمته في الشركة والمساهم يعلم حدود مسؤوليته ولا تعني المسؤولية المحدودة أن مسؤولية الشركة محدودة بمقدار رأس المال بمعنى ان يكون الضمان بحدود رأس المال و ذلك في بداية نشاطه أما بعد ذلك عندما يستتب وضع الشركة ازدهاراً و نمواً تسأل الشركة بكل موجوداتها وقد يسأل الشركاء استثناءً بصوره مطلقة عندما ينقص عدد الشركاء عن الحد الادنى (خمسة شركاء) الذي بينه القانون و تسمى هذه الشركات المساهمة بالشركات المساهمة المفتوحة اذ يستطيع ان يدخل شريكا فيها اي شخص يقتني الاسهم من سوق الاوراق المالية وتنتهي شراكته بهدوء عند التخلي عن الاسهم في سوق المال ايضا وبغير ان تكون لديه معرفة بطبيعة نشاط الشركة العملي . لرأس المال في الشركة المساهمة اهمية كبيرة لانها شركة أموال فهو الضمان لدائنيها ومناط تحديد المركز المالي والسمعة المالية للشركة ومن القواعد التي بينها قانون الشركات عن رأس المال هنا أن يحددّ رأس المال بالدينار العراقي ويكون خاضعا لنشاط الشركة و لوفاء التزاماتها ومنع قانون التصرف به خلافا لما أورده القانون تحديدا كحد ادنى لرأس المال . وان لاتتجاوز مطلوبات الشركة حدا معينا من رأس مالها وموجوداتها ويتكون رأس المال في الشركة المساهمة من خلال اقتناء المؤسسون لاسهم الشركة اولا ومن ثم يعرض الباقي على الجمهور في اكتتاب عام حيث اشترط القانون العراقي وجوب اكتتاب المؤسسون في الشركة المختلطة بنسة لاتقل عن 30% ولاتزيد عن 55% وفي الشركة الخاصة لاتقل النسبة عن 20% ولاتزيد عن 51% وقد الغي الحد الاعلى بالنسبة للشركات الخاصة فقط .

الفرع الثاني

أنواع شركات الأموال وآثارها القانونية والاقتصادية

اولا : انواع شركات الاموال :

هناك عدة أنواع لشركات الأموال، من بينها:

1. **الشركات المساهمة:(Joint Stock Companies)**

- **الشركات المساهمة العامة** :هي شركات تطرح أسهمها للبيع للجمهور من خلال البورصات المالية، وتتمتع بقدرة كبيرة على جمع رأس المال من خلال بيع هذه الأسهم. تعد هذه الشركات مثالاً على شركات الأموال التي يمكن أن يكون لها اعداد كبيرة من المساهمين، مما يعزز قدرتها على توسيع أنشطتها في أسواق متنوعة. [1].
- **الشركات المساهمة الخاصة** :هي شركات تتسم بتوزيع أسهمها على عدد محدد من المساهمين ولا يتم تداول أسهمها في الأسواق المالية العامة. ومع ذلك، تظل هذه الشركات قادرة على جذب رأس المال من خلال المساهمات الخاصة.

2. **الشركات ذات المسؤولية المحدودة :(Limited Liability Companies – LLC)** هي شركات تتسم بتحديد المسؤولية المالية للمساهمين أو الشركاء فيها، بحيث لا يتجاوز التزامهم المالي حصصهم في رأس المال. هذه الشركات تمثل خيارًا شائعًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى شكل من أشكال الحماية القانونية مع الحفاظ على مرونة الهيكل الإداري. قد تتراوح حصص المساهمين بين عدد قليل من الشركاء.

---

(1)**Davis, K. (2005).** *The Ethics of Business and Sustainability: Rethinking Business and Sustainability in the Age of Globalization.*

3. **الشركات العامة** :وهي نوع آخر من شركات الأموال التي تتمتع بقدرة على جمع رأس المال من خلال الأسواق العامة، حيث يمكن لأي شخص شراء أسهم الشركة والمشاركة في الملكية. تعتبر الشركات العامة من أبرز أنواع الشركات التي تستخدم أسواق الأسهم والمال لجذب التمويل وضمان النمو المستدام [1].

3-الخصائص الرئيسية لشركات الأموال:

تتميز شركات الأموال بعدد من الخصائص التي تميزها عن الشركات الشخصية أو الشركات التضامنية. من أبرز هذه الخصائص:

1. **المسؤولية المحدودة** :تعتبر المسؤولية المحدودة من أبرز خصائص شركات الأموال، حيث يتحمل المساهمون المسؤولية عن ديون الشركة فقط بنسبة حصصهم في رأس المال. وبذلك، لا يتعرض المساهمون لخطر خسارة أكثر من المبلغ الذي استثمروا فيه، مما يعزز من جاذبية هذا النوع من الشركات للمستثمرين.
2. **تداول الأسهم** :في الشركات المساهمة العامة، يتم تقسيم رأس المال إلى أسهم قابلة للتداول في أسواق المال، ما يجعل من السهل زيادة رأس المال من خلال بيع الأسهم في البورصات. هذه القدرة على جمع رأس المال من خلال أسواق الأسهم تمنح الشركات المساهمة ميزة كبيرة في التوسع والنمو.
3. **الاستقلالية القانونية** :تتمتع شركات الأموال بشخصية قانونية مستقلة عن مؤسسيها، مما يعني أن الشركة يمكن أن تتخذ قرارات قانونية، وتوقع عقودًا، وتتحمل التزامات مالية دون أن تتأثر مباشرةً بمصالح أو مسؤوليات المساهمين.
4. **الاستمرارية** :تتمتع شركات الأموال بميزة الاستمرارية، حيث لا تتأثر الشركة بتغيرات في هيكل ملكيتها. حتى إذا تغير المساهمون أو تم بيع أسهم الشركة، تظل الشركة قائمة وتواصل أنشطتها وفقًا لنظامها الأساسي.

---

(1)**Kolk, A., & van Tulder, R. (2002).** *The Effectiveness of Voluntary Agreements: The Case of Corporate Social Responsibility in the Netherlands.*

5. **الشفافية المالية :** تخضع شركات الأموال، خاصة تلك المساهمة العامة، لمتطلبات الإفصاح والشفافية المالية التي تفرضها الهيئات التنظيمية مثل الأسواق المالية والسلطات الضريبية. هذه الشفافية تساهم في بناء الثقة مع المساهمين والمستثمرين وتحسين فرص نمو الشركة.

6. **القدرة على جمع رأس المال :** واحدة من أبرز خصائص شركات الأموال هي قدرتها الكبيرة على جمع رأس المال من خلال بيع الأسهم أو الحصول على قروض من البنوك حيث توفر هذه القدرة على جمع رأس المال الضخم فرصة سانحة لتوسيع الأعمال، تطوير منتجات جديدة، والاستثمار في مشاريع متنوعة وكبيرة [1].

الاستنتاج :شركات الأموال تلعب دورًا محوريًا في النظام الاقتصادي الحديث، حيث تساهم في توفير رأس المال، خلق الوظائف، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. بفضل خصائصها مثل المسؤولية المحدودة، القدرة على جمع رأس المال، والتداول في أسواق المال، تعتبر هذه الشركات محركًا أساسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير بيئة أعمال مرنة ومؤثرة في جميع قطاعات الاقتصاد [2].

ثانيا : الاثار القانونية لاكتساب الشركة الشخصية المعنوية :

من اهم هذه الآثار اسم الشركة فحسب القانون العراقي يتم التركيز على ثلاثة عناصر اساسية وهي نوع الشركة حيث يجب ان يتضمن اسمها نوع الشركة لكي يعلم من يتعامل مع الشركة طبيعة الشركة ونشاط الشركة كالنقل والتأمين والسياحة كما يذكر اسم الشركاء او بعضهم في الاسم لشركات الاشخاص لانها ذات اعتبار شخصي اما في شركات الاموال فيضاف اسم مبتكر لغياب الاعتبار الشخصي في شركات الاشخاص يجب ان يحتوي اسم الشركة على اسم احد الشركاء على الاقل مثل شركة باقر واخوانه لانها ذات اعتبار شخصي اما شركات الاموال فيضاف اسم مبتكر لغياب الاعتبار الشخصي مثل شركة القصواء المتحدة وفي القانون العراقي يرجع اكتساب الشركة جنسية الدولة التي ظهرت الشركة للوجود بموجب قوانينها لان الشركة شخص ويحتاج الشخص الى ولادة وولادة الشركة شهادة تأسيسها وتنص المادة (23) من قانون الشركات العراقي ان تكون الشركة

---

(1)**Kaplinsky, R. (2005).** *Globalization, Poverty and Inequality: Between a Rock and a Hard Place.*

(2)**World Bank (2008).** *World Development Report 2008: Agriculture for Development.*

المؤسّسةٌ في العراق وفق احكام هذا القانون عراقية وقد اشترط القانون ان يكون المقر الرئيسي للشركة في العراق الفقرة ثانيا /م 13 التي تنص (المركز الرئيسي للشركة على ان يكون في العراق).

زيادة رأس المال

قد تحتاج الشركة الى زيادة رأس المال اما لحاجتها لتوسيع نشاطها افقيا وعموديا او لعدم كفاية رأس المال لتغطية اعمالها المستمرة فيمكن زيادة رأس المال يجعل التأسيس شرط ان يكون رأس المال مدفوعا بكامله بموافقة كل من الهيئة العامة والجهة القطاعية المختصة اي موافقة المسجل بزيادة رأس المال وان من طرق زيادة رأس المال طرح او اصدار اسهم جديدة تُسدد نقدا وتكون عن طريق الاكتتاب ويسمى اكتتاب رأس المال ويتميز هذا الاكتتاب بحق الافضلية للمساهمين القدامى يتقدمهم اولاً لشراء الاسهم المعروضة قبل (خمسة عشر يوماً) من تاريخ الاكتتاب وهذا الاكتتاب لايمكن ان يقتصر على المساهمين القدامى فقط بل يجب ان يكون للجمهور ايضا بعد (خمسة عشر يوماً) من اقتناء المؤسسون القدامى للاسهم المخصصة لهم ويجب ان تدفع قيمة الاسهم نقدا ولا يجوز التقسيط فيها ويجب ان تباع الاسهم بقيمة مساوية للقيمة الاسمية للاسهم اي بنفس سعر الاسهم في الاكتتاب التأسيسي وسوف تكون الزيادة على رأس المال بمقدار الاسهم المكتتب بها والمدفوعة قيمتها وبعد انتهاء هذه الاجراءات يتم تعديل عقد الشركة لان قيمة رأس المال قد اختلفت فبهذا يجب ان يتم تعديل عقد الشركة

ثالثا : اثر شركات الاموال على التنمية الاقتصادية

شركات الأموال ... مثل شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، تلعب دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية لأي دولة. فزيادة حجم الاستثمارات و كفاءة ادارتها الفنية و الادارية و القانونية من شأنها ان تكون مصدر جذب لرؤوس الأموال الكبيرة، مما يتيح تمويل مشروعات ضخمة وفتح افاق واسعة للتطور والنمو والمساهمة في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل أكثر كفاءة و توفير فرص عمل تؤدي إلى خلق العديد من الوظائف المباشرة وغير المباشرة و تحفيز الطلب على العمالة الماهرة وغير الماهرة، مما يقلل معدلات البطالة كما تدعم البنية التحتية والصناعات التكميلية تستثمر في تطوير البنية التحتية مثل الطرق، الموانئ،

والطاقة تعزز القطاعات الأخرى من خلال سلاسل التوريد والتعاون بين الشركات وتعزز الابتكار والتطور التكنولوجي من خلال تخصص ميزانيات كبيرة للبحث والتطوير بما يُساعد في نقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة وزيادة الإيرادات الضريبية للدولة حيث تُدفع الضرائب التي تساهم في تمويل الخدمات العامة وتقلل من العبء الضريبي على الأفراد عبر توسيع القاعدة الضريبية وتحسين ميزان المدفوعات من خلال التصدير وزيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الاستيراد وتعزز الميزان التجاري خلقا لبيئة هادئة جيدة للمستثمرين الاجانب ، مما يدعم احتياطي النقد الأجنبي ويعزز الاستقرار الاقتصادي وتساهم في تقليل التقلبات الاقتصادية من خلال استثمارات طويلة الأجل تدعم الاستدامة المالية للدولة من خلال مشاريع مستدامة ومربحة.

مما يعني ان:-

شركات الأموال ان هي الا مُحركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، حيث تساهم في تعزيز الإنتاج، توفير الوظائف، وتحفيز الابتكار، مما ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد الكلي للدولة.

المطلب الثاني

دور شركات وآثارها الأموال في التنمبة الاقتصادية

المطلب الثاني

دور شركات الأموال وآثارها في التنمبة الاقتصادية

الفرع الاول

دور شركات الاموال في التنمية الاقتصادية ومفهومها

اولا : دور شركات الأموال في التنمية الاقتصادية

تلعب شركات الأموال، مثل الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال عدة جوانب فشركات الأموال تتيح تجميع رؤوس أموال ضخمة من المستثمرين، مما يمكنها من تمويل المشاريع الكبرى التي يصعب على الأفراد أو الشركات الصغيرة تمويلها وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك بتوفر بيئة ملائمة مثالية للاستثمار والسير على منوال تفادي و تقليل المخاطر على المساهمين، مما يَجذب المزيد من الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية، مما يؤدي الى دعم النمو الاقتصادي اضافة الى ما تقدمه مشاريع هذه الشركات إلى خلق فرص عمل وافرة وزيادة في التوظيف عند شتى صنوف العمل و الاختصاصات ، سواء بشكل مباشر من خلال تعيين العمال والموظفين، أو بشكل غير مباشر من خلال دعم الموردين والشركات الصغيرة المرتبطة بها كما تساهم في تطوير البنية التحتية والصناعية من خلال الاستثمار في مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والطاقة والاتصالات، كما تساهم في تطوير القطاعات الصناعية والتكنولوجية، مما يعزز الإنتاجية الوطنية لان مثل هذه الشركات تمتلك الموارد الكافية لتمويل البحث والتطويرودعم الابتكار والتكنولوجيا، بما يساعد في تطوير تقنيات جديدة و قدرات تنافسية اقتصادية للدولة ، وتحسين الميزان التجاري من خلال إنتاج سلع وخدمات واسعة ذات جودة تنافسية عالية، مما يقلل العجز التجاري ويعزز الاقتصاد ويحسّن الميزان التجاري. المؤكد و المفيد ان شركات الاموال تساهم

بشكل فاعل و ملفت في زيادة الإيرادات الحكومية من خلال دفع ضرائب واسعة و وافرة تسهم في تمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنى التحتية، مما يعزز التنمية المستدامة وهذا بدوره يحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع معين دون توسّع و انتشار مما يحمي الاقتصاد من الأزمات المفاجئة.

الخلاصة:

أن شركات الأموال ليست فقط كونها محركًا للنمو الاقتصادي، بل ان لها أن تلعب دورًا استراتيجيًا في تحقيق التنمية المستدامة، وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع.

ثانيا : مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي الإجراءات العلمية و الادارية المتطورة و المنسقة و المستدامة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تساهم في تعزيز مستوى كفاءة الاداء و زيادة خبرة العاملين الوطنين و تحسين الوضع الاقتصادي المعيشي و الصحي للشعب برمته . كذلك، يمكن أن تسير التنمية الاقتصادية صوب التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلًا عن غيرها من المجالات الأخرى. ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي .فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي وبناءً على ذلك، يشير الخبير الاقتصادي أمارتيا سين إلى أن: "النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية [1].

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تعمل بها الأمة على تحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعبها. استخدام ذلك المصطلح بشكل متكرر من قبل الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم في القرنين العشرين

(1) **Schumpeter, J. A. (1942).** *Capitalism, Socialism, and Democracy.*

والواحد والعشرين. فقد وُجِدَ هذا المفهوم في الغرب منذ قرون. «التحديث» و»التغريب «وخاصة «التصنيع» هي مصطلحات أخرى غالباً ما تستخدم أثناء مناقشة التنمية الاقتصادية. التي لها علاقة مباشرة مع البيئة والقضايا البيئية. غالباً ما يتم الخلط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الصناعية، حتى في بعض المصادر الأكاديمية [1].

في حين أن التنمية الاقتصادية هي مسعى للتدخل السياسي يهدف إلى تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادي والاجتماعي و ربما الثقافي للأشخاص، فإن النمو الاقتصادي هو ظاهرة إنتاجية السوق وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي .وبالتالي، كما يشير الخبير الاقتصادي أمارتيا سين بقوله ان النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية هي عملية تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي في مجتمع معين.و تشمل التنمية الاقتصادية مجموعة من التغييرات الإيجابية في الاقتصاد، مثل زيادة الدخل القومي، وتحسين البنية التحتية، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال عناصر التنمية الاقتصادية حيث ان النمو الاقتصادي يهدف الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين إنتاجية الموارد اما تحسين مستوى المعيشة:من شأنه رفع دخل الأفراد وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ويحقق التقدم التكنولوجي زيادة وتعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج والخدمات و التنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على قطاع واحد مثل النفط أو الزراعة، وتطوير قطاعات متعددة واستثمار رأس المال البشري من خلال تحسين جودة التعليم و زيادة الوعي و نشر الثقافة العامة و تحسين الذوق و الترتيب و ترسيخ مفاهيم الالتزام بالقوانين و الانظمة الوطنية .

فالتنمية الاقتصادية تهدف الى القضاء على الفقرو الجهل و المرض وتحسين توزيع الدخل وخلق فرص عمل جديدة وتحقيق الاستدامة البيئية تطوير البنية التحتية (مثل الطرق والمواصلات والطاقة) تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمارات المحلية والأجنبية.

- (1)**Jensen, M.C., & Meckling, W.H. (1976).** *Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs, and Ownership Structure*

فالتنمية الاقتصادية تُعد عاملًا رئيسيًا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتسهم في تحسين جودة الحياة وزيادة القدرة التنافسية للدول على المستوى العالمي.

الفرع الثاني

اثر شركات الاموال على التنمية الاقتصادية

1-جمع رأس المال: كيف تساهم شركات الأموال في جمع رأس المال من المستثمرين؟

تُعد شركات الأموال أحد الأدوات الرئيسية التي تساهم في جمع رأس المال الضروري لتنمية الاقتصاد الوطني. يختلف هذا الجمع من حيث الحجم، حيث يمكن لشركات الأموال الكبيرة مثل الشركات المساهمة العامة جمع مبالغ ضخمة من خلال طرح أسهمها في الأسواق المالية. يسمح هذا النوع من الشركات للمستثمرين، سواء كانوا محليين أو دوليين، بشراء أسهم في الشركة، وبالتالي زيادة رأس المال المتاح لتمويل مشروعاتها وأعمالها

يعتبر **التوسع في أسواق المال** احد أهم طرق جمع الاسهم المالية ، إذ يتمكن أصحاب الشركات من طرح الأسهم أو السندات لجمع الأموال اللازمة للاستثمار في البنية التحتية أو تطوير المنتجات. هذه العملية تساعد على تزويد الاقتصاد الوطني بموارد مالية ضرورية لتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة. كما يمكن لشركات الأموال الحصول على قروض طويلة الأجل من البنوك أو المؤسسات المالية، مما يعزز قدرة الشركة على التوسع وزيادة الإنتاجية [1].

و من خلال **تعزيز السيولة في الأسواق المالية**، تساهم شركات الأموال في **زيادة الاستثمارات المحلية والدولية** .عملية طرح الأسهم في أسواق المال تتيح للمستثمرين الفرصة للحصول على حصص في الشركات، ما يساعد على **تحقيق استقرار السوق** وزيادة قدرتها على جذب الاستثمارات.

2-تحفيز الاستثمار المحلي والدولي:

تلعب شركات الأموال دورًا محوريًا في تنشيط الجوانب الاستثمارية و جذب المستثمرين و رجال الاعمال المحليين و الدوليين، مما يساهم بشكل مباشر في تقوية الاقتصاد الوطني. من خلال التوسع في الأسواق المالية، يصبح من السهل جذب **المستثمرين الدوليين** الذين يبحثون عن أسواق ذات إمكانيات نمو كبيرة. في

(1) *Journal of Financial Economics*

هذه الحالة، تُسهم الشركات المساهمة في جذب **الاستثمار الأجنبي المباشر** ، الذي يعد أحد محركات النمو الاقتصادي الرئيسة [1]. لكن ذلك لن يتحقق الا بتدخل الدول المباشرة في حماية هؤلاء المستثمرين من عبث العابثين للمال العام و لفرص الاستثمار والعمل الصالح المتميز الشريف

وذلك من شأنه يرفع من **مستوى الثقة** في الاقتصاد الوطني، ويعزز من **سمعة السوق المالية**، مما يُسهم في جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. هذه الاستثمارات الأجنبية تساهم في دعم **القدرة التنافسية** للاقتصاد الوطني، وتوفر **التكنولوجيا الحديثة**، و**المعرفة المتخصصة**، التي يمكن أن تُفيد الشركات المحلية في تحسين كفاءتها وزيادة قدراتها الإنتاجية و تشغيل و تدريب الملايين من الفاقدين لاي فرصة عمل في عموم الوطن او خارجه.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم شركات الأموال في تحفيز **الاستثمار المحلي** من خلال توفير بيئة استثمارية مستقرة. على سبيل المثال، عندما تبدي الشركات المساهمة شفافية في تقاريرها المالية ونتائج أعمالها، يزيد من **جاذبية الأسواق** للمستثمرين المحليين، ما يعزز من النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

3-التوظيف: تأثير شركات الأموال في توفير فرص العمل:

يعد دور شركات الأموال في **توفير فرص العمل** أحد الجوانب الهامة التي تسهم بها هذه الشركات في تحسين الاقتصاد الوطني. مع النمو المستمر لهذه الشركات، تنشأ فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات مثل الإنتاج، التسويق، البحث والتطوير، والإدارة [2].و يقيناً فأن حضور الشركات العالمية الرصينة بيننا من شأنه تشغيل الفنين و المهندسين و الاقتصاديين و تطوير مهاراتهم و ابداعاتهم و تمكينهم من مسايرة تطور الركب العالمي تضيقاً للهوة الواسعة السحيقة بيننا و بين العالم المتطور المتحضر بما يعني او يشبه بأن تلك الشركالت العالمية كأنها جامعات علمية او ادارية او قانونية متنقلة لها شأن عظيم في تطور البلدان

(1) **Fama, E. F., & French, K. R. (1992).** *The Cross-Section of Expected Stock Returns*

(2)**Nelson, R. R., & Winter, S. G. (1982).** *An Evolutionary Theory of Economic Change.*

تعتبر الشركات الكبرى التي تستثمر في مختلف الصناعات من أبرز محفزات **خلق الوظائف**، حيث تساهم في تخفيض معدلات **البطالة** وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد. كما أن الشركات ذات الحجم الكبير تساهم في **رفع مستوى الدخل** وزيادة الاستهلاك المحلي، مما يساهم في تحسين **النمو الاقتصادي**.

تسهم الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة في **دعم الاقتصاد المحلي** من خلال استيعاب فئات متعددة من العمالة، بما في ذلك العمالة الماهرة وغير الماهرة، مما يعزز من قدرة الاقتصاد على التحمل والتوسع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الكبرى غالبًا ما تعتمد على **الموردين المحليين** في عملياتها، مما يعزز دور **الصناعات المحلية** ويوفر فرصًا إضافية للعمل في القطاعين الخاص والعام.

4-التصدير والتنمية الصناعية:

تساهم شركات الأموال بشكل كبير في **تطوير القطاعات الصناعية** وزيادة القدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية. هذه الشركات غالبًا ما تستثمر في **البحث والتطوير** لمنتجات جديدة، ما يعزز من قدرتها على التوسع في أسواق التصدير. كما تساهم الشركات الكبرى في **تحسين البنية التحتية** من خلال الاستثمار في المشاريع الصناعية الكبرى، مما يزيد من قدرة الدولة على تلبية احتياجات الأسواق الدولية.

من خلال تبني استراتيجيات **التصدير الفعالة**، تساهم شركات الأموال في **زيادة الصادرات** وتحقيق الفائض التجاري، مما يعزز من قوة العملة الوطنية ويُحسن من الأوضاع المالية للدولة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الشركات في رفع مستويات الإنتاجية عبر **اعتماد التقنيات الحديثة** في عملياتها الصناعية، مما يسهم في تحقيق **نمو صناعي مستدام**.

شركات الأموال تلعب أيضًا دورًا رئيسيًا في **تنمية الصناعات التصديرية** من خلال تزويد السوق المحلي بتقنيات وأساليب إنتاج حديثة، مما يُساهم في تحسين الجودة وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

كل ذلك يقدّم رؤى حول كيفية تأثير أسواق الأسهم والشركات الكبرى في جذب الاستثمارات وزيادة

العوائد الاقتصادية. كما يوضح دور شركات الأموال في **تحفيز الاستثمارات** وتحقيق **الاستقرار المالي** في الاقتصادات المتقدمة [1].

1. **الاصطناعي** .من خلال تبني هذه الصناعات، تساعد شركات الأموال على تحويل الصناعات التقليدية إلى صناعات تعتمد بشكل أكبر على **المعلومات** و**التكنولوجيا**، ما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للبلدان.

(1) **Tirole, J. (1988).** *The Theory of Industrial Organization*

الخاتمة

الاستنتاجات :

تُظهر نتائج البحث أن شركات الأموال تلعب دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات.

من خلال قدرتها على جمع رأس المال وتوجيهه نحو المشاريع الكبرى، تساهم هذه الشركات في تطوير **البنية التحتية و القطاعات الإنتاجية** وتوفير **فرص العمل** و التدريب و التعليم و التشجيع و زرع الثقة بالنفس للعاملين الوطنين ، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. في الدول النامية، تساعد شركات الأموال على **تعزيز الابتكار، نقل التكنولوجيا،** و **تحقيق التكامل الاقتصادي** بين الدول، مما يساهم في تقليل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الشركات في **تحفيز الاستثمارات المحلية والدولية،** وهو أمر حيوي لدعم الاقتصادات الوطنية وزيادة قدرة الدول على المنافسة في الأسواق العالمية.

التوصيات :

من أجل تعزيز دور شركات الأموال في المستقبل، يُنصح بما يلي:

1. **تحسين الحوكمة** :ضرورة تبني **ممارسات حوكمة رشيدة** داخل الشركات الكبرى لتعزيز **الشفافية** و **المساءلة،** وهو ما يعزز من ثقة المستثمرين ويؤدي إلى استدامة النمو الاقتصادي.
2. **دعم الابتكار والتكنولوجيا** :يجب أن تركز الشركات الكبرى على **الاستثمار في البحث والتطوير،** واستخدام **التكنولوجيا الخضراء** والابتكار لتحسين كفاءة الإنتاج وتقليل التأثيرات البيئية السلبية.
3. **تعزيز المسؤولية الاجتماعية** :على الشركات الكبرى تبني **سياسات المسؤولية الاجتماعية** الفعالة التي تساهم في دعم **المجتمعات المحلية، تحسين ظروف العمل،** ودعم **التعليم والصحة** في الدول النامية.
4. **تحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص** :من خلال إقامة شراكات استراتيجية بين الحكومات والشركات الكبرى، يمكن

تسهيل **تنفيذ المشاريع التنموية** وتعزيز استدامة التنمية الاقتصادية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **Friedman, M. (2002).** *Capitalism and Freedom.*
- **الشركات التجارية – دراسة قانونية مقارنة – الدكتور لطيف جبر كوماني**
- *The Quarterly Journal of Economics.* المجلة الفصلية للاقتصاد
- *Review of Economic Studies.* مراجعة الدراسات الاقتصادية
- *World Bank Reports.* تقارير البنك الدولي
- **البسيط في حوكمة الشركات المساهمة للمؤلف سندس الجابوري**
- **Becker, G.S. (1964).** *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education.*

  في هذا الكتاب، يوضح بيكر كيف يمكن للموارد البشرية، مثل العمالة المدربة والمؤهلة، أن تسهم في تطوير الإنتاجية الاقتصادية وزيادة فرص العمل، ما يعكس أهمية شركات الأموال في توفير فرص العمل.
- **Fama, E. F., & French, K. R. (1992).** *The Cross-Section of Expected Stock Returns*
- **Porter, M. E. (1990).** *The Competitive Advantage of Nations.*

  يوضح مايكل بورتر في هذا الكتاب كيف أن الدول التي تتمتع بشركات قوية في القطاعات التكنولوجية والصناعية تستطيع تحقيق **ميزة تنافسية** على مستوى العالم. ويسلط الضوء على أهمية **البحث والتطوير** في تحقيق هذا التحول الصناعي.
- **Nelson, R. R., & Winter, S. G. (1982).** *An Evolutionary Theory of Economic Change.*

  يقدم هذا الكتاب رؤية حول كيف أن **الابتكار التكنولوجي** وتطور **الأنظمة الصناعية** يمكن أن يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، مما يدعم دور شركات الأموال في التغيير الاقتصادي والتكنولوجي.

- **مفاهمة حول اسهم الشركات المساهمة للمؤلف علي بن محمد العيسى**

- **Stiglitz, J. E. (2002).** *Globalization and Its Discontents.*
يناقش هذا الكتاب التأثيرات السلبية ل **التقلبات الاقتصادية** و **السياسات الاقتصادية غير العادلة** على الاقتصادات النامية، مشيرًا إلى أهمية **إدارة المخاطر** في مواجهة الأزمات الاقتصادية الكبرى.

- **Davis, K. (2005).** *The Ethics of Business and Sustainability: Rethinking Business and Sustainability in the Age of Globalization.*
يناقش هذا الكتاب أهمية **المسؤولية الاجتماعية** في تحسين **الاستدامة الاقتصادية** و **البيئية** للشركات، وكذلك تأثير الأعمال التجارية في المجتمع والعالم.

- **Kolk, A., & van Tulder, R. (2002).** *The Effectiveness of Voluntary Agreements: The Case of Corporate Social Responsibility in the Netherlands.*
يتناول هذا البحث فعالية **المسؤولية الاجتماعية** للشركات وكيفية تأثير **الممارسات الطوعية** في تطوير **الاستدامة البيئية والاجتماعية** في سياق الشركات

- **Kaplinsky, R. (2005).** *Globalization, Poverty and Inequality: Between a Rock and a Hard Place.*
يناقش هذا الكتاب تأثير العولمة على الفقر واللامساواة في الدول النامية، ويستعرض كيفية تأثير الشركات الكبرى في تحسين النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة.

- **الشركات المساهمة في ميزان الحوكمة للمؤلف هاشم السيد**